مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الدور التمويلي لضريبة العقار في إقليم كوردستان العراق للمدة 1993 - 2002
اسم الكاتب: أ.م.د. امين محمد سعيد الادريسي، م. محمد سلمان محمد برواري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3135
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نيدفا اقيمنة ٨٧ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [١٢٧-١٤٧]

الدور التمويلي لضريبة العقارفي إقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣ ــ ٢٠٠٢(*)

الدكتور امين محمد سعيد الادريسي
استاذ مساعد- قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة صلاح الدين
اربيل
ameenalidressi@maktoob.com

محمد سلمان محمد برواري
مدرس-قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة صلاح الدين
اربيل
msbarwary@hotmail.com

المستخلص

تعد ضريبة العقار احد اهم مكونات النظام الضريبي في العراق بعامة وفي اقليم كوردستان العراق بخاصة و هي مثال للضريبة الدخل المباشرة التي تعاني من تاثيرات متناقضة وازدواجية. و تتلخص اهم ما توصلت اليه الدراسة بالاتي:
لكون ضريبة العقار احد مصادر الدخل الكبيرة في البلد، كان من المؤمل لضريبة العقار ان تقوم بدهم و مساعدة الحكومة لتحقيق اهداف المجتمع من خلال مساهمتها في الانفاق العام، غير ان هذه الضريبة تتسم حالياً بضآلة حصيلتها النسبية بين اجمالي الضرائب المباشرة .
لذا دعت الدراسة الى جملة من المقترحات لحل هذه المشكلة، و لعل اهمها:
١. اعادة النظر في ضريبة العقار الاساسية و الاضافية بغية التخلص من ازدواجيتها.
٢. اعتماد الدخل العقاري الصافي عند احتساب الضريبة.
٣. اعادة النظر في الاعفاءات التي تتمتع بها بعض العقارات الضخمة.

The Funding Role Of Estate Tax In The Iraqi Kurdistan Region For The Period 1993 – 2002

Ameen M. S. ALidresi (PhD)
Assist. Pr. Economic Dept.
College of Admin.&Economics
Salahaddin Uni. Erbil

Mohamed S. Mohamed
Lecturer
College of Admin.&Economics
Salahaddin Uni. Erbil

Abstract

Estate (Built) tax is considered as one of the important constituents of tax system in Iraq and especially in the Iraqi Kurdistan region. It is a typical direct income tax which is also dual and it has contradictory and bilateral effects.

(*) بحث مستل من اطروحة دكتوراة بعنوان (ضريبة العقار ودورها في تمويل الموازنة العامة في اقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣ ــ ٢٠٠٢)

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٣/١٢ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/١١/٧

The important summary of the research is :

Being one of the sources of mass income of a country, estate tax attempts to reinforce and support the government through achieving the aims of society. This is done through the general expenditure of this tax which contributes, in a limited degree, to cover the financial and the funds aspects.

There are many important suggestions to solve the above mentioned broblem such as :

1. Getting review of bilateral effects of built tax (The basic and additional) .
2. Imposing the built tax on the net income as a base of the tax .
3. Revise the exemptions of this tax base , especially some big buildings which discluded .

المقدمة

لضريبة العقار أهمية خاصة في إقليم كوردستان العراق، لانها تسهم بجزء معين من الإيراد في تمويل الموازنة العامة والنفقات العامة، وان وجودها واستمرارها بشكل اوباخرافضل من عدم وجودها كما اشير إلى مساهمتها في رفد الخزانة للقيام بالانفاق .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تعمل على تشخيص دورضريبة العقار في تمويل الموازنة العامة لحكومة الإقليم، وتشخيص هذا الدور سيساعد بالتأكيد صاحب القرار على تقدير طبيعة المشكلة القائمة المتمثلة بواقع هذا الدور، ثم البحث عن الحلول التي من شأنها تطوير الدورالتمويلي لضريبة العقار.

مشكلة الدراسة

تتجسد مشكلة الدراسة بالتعرف على حجم مساهمة ضريبة العقار في الدور التمويلي بالموازنة العامة لحكومة الإقليم، والاسباب الكامنة في ذلك الحجم من المساهمة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية تحاول الاجابة عن السؤال الآتي (هل استطاعت ضريبة العقار طيلة مدة الدراسة أن تحقق الاهداف المرجوة منها في الاسهام بدور مناسب في تمويل الموازنة العامة لحكومة الإقليم، أم لم يتسنى لها تحقيق هذه الاهداف؟)

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الضريبة العقارية في الحصيلة المرغوب الوصول اليها للمساهمة في تمويل الموازنة العامة للإقليم .

اسلوب الدراسة

تعتمد الدراسة الاسلوب الاستقرائي التحليلي، بالاعتماد على بيانات حصيلة الضريبة وغيرها من متغيرات الدراسة في الإقليم، للوصول إلى تحديد الدور التمويلي لضريبة العقار في الإقليم بغية تشخيص الواقع ومحاولة الارتقاء به.

حدود الدراسة

تحددت الدراسة بالحدود الاتية :

١. الحدود الزمانية للدرأسة تبدأ بالعام ١٩٩٣ وتنتهي بالعام ٢٠٠٠.
٢. الحدود المكانية للدرأسة محددة بنطاق عمل الحكومات المشكلة في الإقليم، أي في حدود محافظات (أربيل، ودهوك، والسليمانية)، أما فيما يخص محافظة كركوك فان إجراءات تطبيع الاوضاع فيها لم تنته إلى الوقت الحاضر.

المدخل

الموازنة العامة بالإقليم

مرت الموازنة بمراحل عديدة من التطور، وكل مرحلة تقود إلى الثانية، وينجم عنها تراكم في خبرة المسؤولين عن المالية الحكومية. وليس بالضرورة أن تتضمن الانظمة الخاصة بالموازنة أنواعا من النماذج المقررة غير القابلة للتغير ومن دون مرونة، ولكن على مر السنوات تكونت لدى بعض مجموعات واسعة الفكرة وطورت الكثير من الاسس والمعايير الدستورية والقانونية والادارية الشائعة واصبحت بمثابة إرث قيم من الخبرة التطبيقية المرموقة (النقاش،٢٠٠١، ١٧٧-١٧٨). وتتضمن موازنة الإقليم شأنها شأن الموازنة العامة للدولة العراقية العديد من الموازنات، وهي (يزدين، ١٩٩٧، ٣٠٨):

- الموازنة العامة الجارية (التسييرية)، وهي موضوع الدراسة.
- الموازنة الاستثمارية.
- موازنة الوحدات الممولة ذاتياً .
- تقديرات الإيرادات العامة.

فالموازنة الاولى هي التي تخص الدراسة، وتعد الموازنة المصدقة والمعتمدة عام ١٩٩٣ من قبل المجلس الوطني لكوردستان العراق أول موازنة في الإقليم في حين أن آخر موازنة مصدقة كانت عام ١٩٩٨. وكما يتضح من الموازنات المعتمدة أنها اعتمدت التقسيم الاداري (حسب الوزارات) فيما يخص النفقات العامة، واتبع التقسيم ذاته للإيرادات إلى جانب التقسيم النوعي.

ويلاحظ على موازنة الإقليم أنها عانت وتعاني من عجز مستمر متراكم، لقد كانت هناك مصادر تغطية غير منظورة للعجز (المساعدات العالمية والدولية المالية والمادية المؤثرة في الموازنة، وآثار قرار مجلس الامن الدولي SCR 986، وغيرها).

ولتوضيح ذلك لابد من درأسة جانبي الموازنة على وفق التقسيم الاتي:

النفقات العامة في الإقليم Public Expenditures

نتيجة لتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي في العصر الحديث. ووفقاً لهذا المنظور، وبما أن اقتصاد الإقليم يعاني من كساد وبطالة(بطالة في الموارد البشرية

والإقتصادية والمادية) فيتطلب ذلك من حكومة الإقليم أن تتدخل في النشاط الإقتصادي وأن تقوم بانفاقها العام بطريقة مباشرة، عن طريق القيام ببرامج المشروعات العامة على نطاق كبير، وبطريق غير مباشر باستمالة الافراد وتحفيزهم لزيادة انفاقهم (محمد، ٢٠٠٢، ١٧١)، اي ان حكومة الإقليم اخذت على عاتقها القيام بالانفاق في الجوانب الاتية من النشاط الإقتصادي (السلعي، الخدمي .. الخ) للعمل على تنمية الإقليم إقتصاديا ورفع المستوى المعاشي للافراد، وتتمثل هذه الجوانب بالاتي (محمد، ٢٠٠٢، ١٦٩ - ١٧٣):

١. تشكيل الحكومة بوزاراتها المختلفة وتشكيل المؤسسات والوحدات الادارية للقيام بالمهام الملقاة على عاتق الحكومات المشكلة، وما يتطلب ذلك من تشييد البنايات المخصصة لهذا الغرضوترميمها وصيانتها.
٢. إعادة إعمارالقرى والقصبات المدمرة والمتضررة، ومحاولة الحكومة تنمية هذه القرى بشق الطرق وفتح المدارس والوحدات الصحية وغيرها من الخدمات .
٣. إعادة إعمار المرافق الخدمية التي تضررت من جراء انعدام الاستقرارالسياسي داخل الإقليم وفتحها، وأيضاً محاولة التوسع بتقديم الخدمات للمواطنين.
٤. استحداث وظائف عديدة وتعيين اعداد كبيرة من الموظفين والعمال اكثرمن حاجة المؤسسات العامة، مما ولد ضغطاً على النفقات العامة وظهور ظاهرة البطالة المقنعة.
٥. قيام الحكومة بصرف مبالغ للمصارف عن حسابات وودائع المواطنين التي كانت قد جمدت ارصدتها لمدة طويلة. وكذلك صرف اموال رعاية القاصرين.

وغيرها من الاسباب التي يمكن ان تكون عاملاً مهماً في تطور الانفاق العام في الإقليم. وكما اسلفنا فان التقسيم المتبع للنفقات العامة هو التقسيم الاداري (كذلك هناك التقسيم الإقتصادي)، أي إدراج النفقات العامة في الموازنة حسب الوزارات والمؤسسات الحكومية، وذلك بتحديد باب معين لكل وزارة وذلك يشكل في مجموعة جانب النفقات العامة من الموازنة العامة، ويتضح من خلال الجدول ١.

يبين الجدول، أن النفقات العامة تتذبذب بين سنة وأخرى، لكنها تأخذ وتيرة متزايدة كاجمالي كلما اتجهنا نحو السنوات الاخيرة من القرن الماضي واوائل العقد الحالي (وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد)، لكنها متذبذبةأيضاً في الباب الواحد كذلك خلال مدة الدراسة حسب أولوياتها بما يتلاءم ومتطلبات كل مدة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً ، وإذا ما قُيمت هذه النفقات بالدولار الامريكي يلاحظ انها تضاعفت كثيرا في الفترة المذكورة وذلك لتحسن سعر صرف الدينار.

لسنا بصدد التصنيفات التي على أساسها ترتب النفقات، بل المهم هو حجمها وكونها جانباً مهماً من الموازنة العامة للإقليم. ومن الجدير بالذكر ان النفقات العامة للإقليم بدءاً من عام ١٩٩٧تخص إدارة اربيل، وما قبلها كانت تخص الإقليم كإدارة موحدة.

الإيرادات العامة في الإقليم Public Revenues

بما أن الحكومة تقوم بالانفاق نتيجة لتطور دور الدولة في الاصعدة كافة، كان لابد لها من اجل القيام بذلك من الحصول على ما يلزمها من الموارد الإقتصادية التي تعددت مصادرها في العصر الحديث وتنوعت اساليبها واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة التي تقدمها والهدف منها.

وقد صنفت إيرادات الإقليم وفقاً للنوع (الفصول) وكذلك وفقاً للتقسيم الاداري (الابواب)، والشيء نفسه يقال هنا بصدد الإيرادات العامة للإقليم مثلما قيل بشأن النفقات العامة، من أنها كانت لإدارة واحدة مشتركة لغاية عام ١٩٩٦، وبعدها أصبحت لكل إدارة ميزانية مستقلة (إيراداً ونفاقاً). فالإيرادات العامة في إدارة اربيل وفقاً للفصول يمكن بيانها في الجدول ٢.

الجدول ٢

الإيرادات العامة وفقاً لموازنة حكومة إقليم كوردستان العراق/ إدارة اربيل للمدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ دينار ما يسمى الطبعة السويسرية

السنة	الضرائب المباشرة				الإيرادات من الضرائب الكمركية	الإيرادات غيرالضريبية الضريبية*	اجمالي إيرادات الإقليم الإقليم
	العقار	الدخل	رأس المال	اجمالي المباشرة			
١٩٩٣	٣١٧	٢٠٨	١٣٢	٢٥٣	٩٦١	٢٧٠	١٠١
١٩٩٤	٤٦١	٢٣٨	٢٢٨	٣٠٧	١١٥	٢٩٢	١٢٥
١٩٩٦	٢٤٩	٢٨٨	٢٢١	٥٦٠	٦٠٠٠	٦٩٥	٦٧٥
١٩٩٧	٧٩٣	١٤٩	١٨١	٢٤٦	١٤٩	١١٩	١٦٣
١٩٩٨	٦٠١	٢٨٩	٢١٦	٣٧٠	١٩٠	٣٠٢	٢٢٤
١٩٩٩	١٣٣	٢٣٠	١٥٢	٣٧٨	٢٠١	٢٠٢	٢٢٥
٢٠٠٠	١٥٢	٢١٥	١٢٥	٣٨٠	١٣٢	٢١٣	١٥٦
٢٠٠١	١٧٧	٢٢٥	٣٥٥	٤٣٨	١٢٠	٢٥٤	١٤٩
٢٠٠٢	١٣٤	٥٣٨	٩٧٠	٦٨٢	١٣٥	٤٠٩	١٨٢

المصدر: حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة المالية والاقتصاد، المديرية العامة للمالية، ميزانيات غير منشورة. - شوكت شيخ يزدين، بعض النشاطات المالية لحكومة إقليم كوردستان في ستة اشهر الاولى لسنة ١٩٩٧، وزارة المالية والاقتصاد، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ١٩٩٧، الصفحات ٢٨٦ و ٣٠٣ و ٣١٣ و١٩- ٣٢٠ * تشمل إيراد املاك الدولة (الدومين العقاري)، وإيرادات الوزارات (الصحة والرعاية الإجتماعية، والزراعة والري، والاوقاف والشؤون الاسلامية، والداخلية، والعدل، ومؤسسات وزارة الصناعة)، والإيرادات المتنوعة الاخرى.

من الجدول ٢ يتبين أن الإيرادات على انواعها ضريبية كانت ام غيرها، تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للوضع السياسي للعراق والإقليم، والوضع الإقتصادي، والتجارة الخارجية، وتبعاً للنشاط الانتاجي لمؤسسات الدولة.

عند مقابلة النفقات العامة التي قامت بانفاقها حكومة الإقليم بالإيرادات التي حصلت عليها من المصادر المذكورة، يكون بالامكان معرفة وضع الموازنة العامة

للإقليم، على الرغم من انها محاسبياً يجب ان تكون متوازنة، الا أنها إقتصادياً قد تعاني من إختلال في أحد جانبيها. ويبين الجدول ٣ وضع الموازنة العامة لحكومة الإقليم.

الجدول ٣

الموازنة العامة لإقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢(*)

الف دينار سويسري

السنة	النفقات العامة (١)	الإيرادات العامة (٢)	٣= ٢ / ١ %	الفرق بينهما ٤= ٢ - ١	نسبة الفرق % ٥ = ٤ / ٢	العجز المتراكم
١٩٩٣	١٢٢	١٠١	٨٢	- ٢١٠	٢٠	٢١٠
١٩٩٤	١٦٦	١٢٥	٧٥	- ٤١٤	٣٣	٦٢٥
١٩٩٦	٣٤٥	٦٧٥	١٩٥	٣٢٩	٤٨	٢٩٦
١٩٩٧	٢٢٥	١٦٣	٧٢	- ٦١٨	٣٧	٩١٤
١٩٩٨	٣٠٧	٢٢٤	٧٣	- ٨٢٧	٣٦	١٧٤
١٩٩٩	٢٩٥	٢٢٥	٧٦	- ٦٩٨٩	٣٠	٢٤٤
٢٠٠٠	٢١٩	١٥٦	٧١	- ٦٢٨	٤٠	٣٠٦٩
٢٠٠١	٢٢٣	١٤٩	٦٧	- ٧٣٦	٤٩	٣٨٠
٢٠٠٢	٢٥٥	١٨٢	٧١	- ٧٢٧	٣٩	٤٥٣

المصدر : اعد الجدول بالاعتماد على الجدولين ١ و ٢ النسب من احتساب الباحثين.

(*) البيانات لغاية عام ١٩٩٦ تخص حكومة الإقليم (الإدارة الموحدة)، ومن عام ١٩٩٦ ولغاية ٢٠٠٢ تخص إدارة اربيل فقط. وان عام ١٩٩٥ سنة شاذة.

يتضح من الجدول ان الإيرادات العامة للخزانة المركزية لم تتمكن من تغطية النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة في سبيل القيام بواجباتها (الخدمات العامة والنشاطات الانتاجية)،عدا عام ١٩٩٦، إذ يتضح أن الإيرادات تجاوزت النفقات بما يقارب الضعف، إذ كان الفائض من الإيرادات العامة عن النفقات العامة منسوبا إلى الإيرادات العامة لتلك السنة ٤٨.٨٤ %.وهكذا وبدءاً من أول موازنة مصدقة بدأ العجز بالظهور والتراكم، إذ بلغ عجز الإيرادات العامة عن مواكبة النفقات العامة في عام ١٩٩٣ مبلغ ٢١٠٨٩٨ الف دينار وبنسبة ٢٠.٨٠ % من اجمالي إيرادات تلك السنة، إلى أن اصبح في نهاية مدة الدراسة ٢٠٠٢ ما مقداره ٧٢٧٣٧٧ الف دينار مشكلاً نسبة ٣٩.٧٩% من إيرادات السنة ذاتها، وليصبح العجز المتراكم عبر مدة الدراسةمبلغاً قدره ٤٥٣٢٩٥٩ الف دينار.

بعبارة اخرى، ان الإيرادات العامة لم تغط في أحسن الاحوال ٨٣ % من النفقات العامة في عام ١٩٩٣، وفقا لما اظهرته الموازنات للسنوات قيد الدراسة، إذ تذبذبت نسبة التغطية (العمود٣) بين أدنى نسبة تغطية ٦٧.٠٥ % عام ٢٠٠١ وأعلى نسبة تغطية كانت في عام ١٩٩٦ وبنسبة بلغت ١٩٥.٤٥ % أي بلغ الإيراد العام فيها ما يقارب ضعفي النفقات العامة.

الإيرادات المتحققة من ضريبة العقار

تحققت للخزانة العامة إيرادات معينة من وجود فريضة على وعاء الدخل النوعي (العقار) على مدى سنوات الدراسة، عندما كانت إدارة الإقليم موحدة، وبعد أن أصبحت هناك ادارتان. يوضح الجدول ٤ الإيرادات المتحققة والمحصلة لحساب الخزانة العامة للمدة ١٩٩٣- ٢٠٠٢.

الجدول ٤
إيرادات ضريبة العقار حسب المحافظات والادارات المكونة للإقليم
للمدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

دينار سويسري

السنة	إدارة اربيل			إدارة السليمانية *	إيراد الضريبة بالإقليم
	اربيل	دهوك	المجموع		
١٩٩٣	١٢٣	-------	١٢٣	١٩٤	٣١٧
١٩٩٤	١٥٨	-------	١٥٨	٣٠٢	٤٦١
١٩٩٦	٢٤٩	-------	٢٤٩	٢٤٨	٤٩٧
١٩٩٧	٤٦٩	٣٢٤	٧٩٣	٤٦٤	١٢٥
١٩٩٨	٤٩٥	١٠٦	٦٠١	٦٢٦	١٢٢
١٩٩٩	٦٨٧	٦٤٨	١٣٣	١٠٥	٢٣٩
٢٠٠٠	٧٨٢	٧٤٣	١٥٢	١٢٥	٢٧٧
٢٠٠١	٩٣٦	٨٤٠	١٧٧	١٧٧	٣٥٥
٢٠٠٢	١٠٩	٢٥	١٣٤	١٦٧	٣٠٢

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد، مديرية ضريبة عقاراربيل، بيانات غير منشورة.

- ما يخص دهوك: وثق ن طريق مقابلة شخصية مع نوزاد رجب بوتاني، مدير عام التخطيط بالوزارة، اربيل، في ٢٠٠٣/٢/٩. – ما يخص السليمانية: وزارة المالية والاقتصاد، المديرية العامة للضرائب، السليمانية، بيانات غير منشورة .

من متابعة الجدول ٤ يتبين ان ضريبة العقار بالأسعار الجارية في الإقليم (إدارة اربيل، وإدارة السليمانية) قد تطورت خلال مدة الدراسة، اما اهتمامنا بتطور إيراد ضريبة العقار في الإقليم و بالأسعار الثابتة عند اعتماد سنة ١٩٩٠ سنة اساسية، مستندين في حساباتنا إلى أسعار صرف الدينار العراقي (ما يسمى بالطبعة السويسرية) تجاه الدولار، لبيان مدى التغيرات التي طرأت على قوته الشرائية والذي يوضح المستوى العام للأسعار وكل ذلك قد جاء لمعرفة إيراد ضريبة العقارالحقيقي عندما يقارن بمعدلات التضخم السائدة في الإقليم، ويمكن بيان التطورات في الإيراد الحقيقي لضريبة العقار في الإقليم خلال مدة الدراسة في الجدول ٥ .

الجدول ٥
حصيلة إيراد ضريبة العقارفي الإقليم بالأسعارالثابتة
للمدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ سنة١٩٩٠ =

السنة	سعر صرف الدينار بالدولار	رقم قياس الأسعار	إيراد ضريبة العقار/إدارة اربيل			إيراد ضريبة العقار/إدارةالسليمانية		
			أسعار جارية	أسعار ثابتة	نسبة النمو	أسعار جارية	أسعار ثابتة	نسبة النمو
١٩٩٣	٣٩.٠٠٧	٦٣٧	١٢٣٢٨٨٦	١٩٣٥٤٦	----	١٩٤٣٠٦٩	٣٠٥٠٣٤	--
١٩٩٤	٦٥.٢٨٠	١٠٦٦	١٥٨٩٩٥٧	١٤٩١٥٢	٢٢٩٤-	٣٠٢٣٩١١	٢٨٣٦٦٩	٧.٠٠-
١٩٩٥	٤٣.٣٦٠	٧٠٨	٢٤٩١٣٦٩	٣٥٨١٩١	١٤٠.١٥	٢٤٨٧٥٥٧	٤٢٥٢٤٩	٤٩.٩١
١٩٩٦	٢٤.٧٨٢	٤٠٥	٧٩٣	٦١٥	٧١.٧٤	٤٦٤	٦١٤	٤٤.٤٣
١٩٩٧	٢٤.٩٤٠	٤٠٧	٦٠١	١٩٥	٢١٧.٠٣	٦٢٦	١١٥	٨٧.٢٣
١٩٩٨	٢٢.٨٤٠	٣٧٣	١٣٣	١٦١	١٧.٢٩-	١٠٥	١٦٧	٤٥.٩٧
١٩٩٩	١٩.٣٢٠	٣١٥	١٥٢	٤٢٤	١٦٢.٨٨	١٢٥	٣٣٥	١٠٠.٠٤
٢٠٠٠	١٨.٢٧٠	٢٩٨	١٧٧	٥١٢	٢٠.٧٦	١٧٧	٤٢٠	٢٥.٢١
٢٠٠١	١٨.١٤٣	٢٩٦	١٣٤	٦٠٠	١٧.٢٩	١٦٧	٥٩٩	٤٢.٥٨
٢٠٠٢	١٨.٨٨٠	٣٠٨	١٢٣	٤٣٦	٢٧.٢٤-	١٩٤	٥٤٥	٩.٠٤-

المصدر: أسعار الصرف: محمد سلمان محمد، أسباب تذبذب قيمة الدينار العراقي بالإقليم، مجلة ئابوورى سياسى، العدد ٤، اربيل ، ٢٠٠٣، ٧٤ .
- احتساب رقم قياس الأسعار، وإيراد الضريبة بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو من إعداد الباحثين، ومايخص إيراد ضريبة العقار بالأسعار الجارية كان بالاعتماد على الجدول ٤ .

إن إيراد ضريبة العقار بالأسعار الثابتة كان متذبذبا في إدارة اربيل. فمنذ عام ١٩٩٣ ولغاية عام ١٩٩٨، يلاحظ تذبذبا أكبر من باقي السنوات، إذ ان الإيراد بالأسعار الثابتة إنخفض عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٢.٩٤% مقارنة بعام ١٩٩٣، وهذا نابع من تراجع القوة الشرائية للعملة المحلية داخليا (ارتفاع وتيرة التضخم)، فضلاعن تراجع سعر صرفه (تحسن سعر صرف الدولار بالمقابل). الا أن الإيراد قد تحسن عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤وبنسبة كبيرة ١٤٠.١٥%، ويعود ذلك إلى تحسن سعر صرف الدينار تجاه الدولار (بدء مفاوضات العراق مع الامم المتحدة بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء)، فضلاعن تحسن نسبي في قوته الشرائية داخليا (تراجع شدة وتيرة التضخم)، هذا من جهة، وتزايد إيراد الضريبة ذاتها من جهة أخرى. وهكذا الحال بين نمو ايجابي ونموسلبي، وبوتيرة غير متجانسة خلال مدة الدراسة.

والشيء نفسه يقال بخصوص إيراد ضريبة العقار بالأسعار الثابتة في إدارة السليمانية، إذ إنهاأيضاً كانت سلبية النمو عام ١٩٩٤ وبنسبة ٧% مقارنة بعام ١٩٩٣، ثم نمو ايجابي متذبذب لغاية عام ٢٠٠٢ الذي تراجع فيه إيراد الضريبة بالأسعار الثابتة بنسبة ٩.٠٤% مقارنة بالعام ٢٠٠١ .

بالامكان تحديد حجم ومدى النمو في حصيلة إيراد هذه الضريبة بالأسعار الجارية في الإقليم، وكذلك تحديد إتجاه نموها خلال تلك المدة بالجدولين ٥ و ٦.

الجدول ٦

حصيلة إيراد ضريبة العقار في اربيل للمدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

دينار سويسري

السنة	إيراد الضريبة	مقدار النمو	نسبة النمو %	الزمن t	الزمن t^2
١٩٩٣	١٢٣	-------	----	١	١
١٩٩٤	١٥٨	٣٥٧	٢٨.٩	٢	٤
١٩٩٥	٢٥٣	٩٤٦	٥٩.٥	٣	٩
١٩٩٦	٢٤٩	٤٤٦ -	١.٧ -	٤	١٦
١٩٩٧	٤٦٩	١٩٩	٨٨.٣	٥	٢٥
١٩٩٨	٤٩٥	٢٦٠	٥.٥	٦	٣٦
١٩٩٩	٦٨٧	١٩٢	٣٨.٩	٧	٤٩
٢٠٠٠	٧٨٢	٩٥٠	١٣.٨	٨	٦٤
٢٠٠١	٩٣٦	١٥٤	١٩.٧	٩	٨١
٢٠٠٢	١٠٩	١٥٧	١٦.٧	١٠	١٠٠

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول ٤.
- احتسب مقدار النمو و النسب من قبل الباحثين .

يلاحظ من الجدولين ٥ و ٦ أن حصيلة إيراد ضريبة العقار قد تطورت بصورة مستمرة في الإقليم خلال مدة الدراسة ، وقد يعود ذلك إلى العوامل الاتية :

١. قدرة مؤسسات الحكومة ومن بينها مديرية ضريبة العقارعلى القيام بواجباتها، متمثلة بالتقديرالعام الذي يجرى على فترات دورية أمدها خمس سنوات، وكذلك تقدير الدخل الايجاري للعقارات المؤجرة، وأيضاً تقديرمقدار الضريبة الواجب فرضه على ذلك الدخل، فضلا عن حصر المكلفين وتبليغهم بالضريبة المفروضة عليهم.
٢. توسع في حجم العقارات المؤجرة (وعاء الضريبة) لمختلف الاغراض (السكنى اوللقيام بالنشاط الإقتصادي)، ومن ثم خضوع مقدار أكبر من الاوعية للضريبة التي تعني زيادة حصيلة إيراد لضريبة العقارية.
٣. استخدام الإدارة الضريبية وسائل مختلفة لتحصيل الضريبة (العقارية وغيرها) بوصفها عوامل ضغط على المكلفين لتسديد ما بذمتهم من ديون ضريبية لتساعدهم في الحصول على الخدمة او المنفعة التي تقدمها مؤسسات الحكومة.

كما اشير في ماتقدم، فان اتجاه الإيراد الضريبي العقاري كان نحو الزيادة، على الرغم من وجود ظاهرة التخلص من الضريبة (التجنب الضريبي Tax Avoidance، والتهرب الضريبي Tax Evasion) إلى جانب الضريبة السلبية (المساحة الواسعة من الاعفاءات والسماحات) .

عموما بلغت الزيادة عام ١٩٩٤ نسبة ٢٨.٩٦ % مقارنة بالعام ١٩٩٣، وكان التطور ايجابياً ، ماعدا عام ١٩٩٦ الذي كان سلبيا وبنسبة متدنية بلغت - ١.٧٦% مقارنة بعام ١٩٩٥، وهكذا فان نسبة الزيادة في عام ٢٠٠٢ بلغت ١٦.٧٦% مقارنة بعام ٢٠٠١، وبلغ متوسط الزيادة السنوية لمدة الدراسة ٢٦.٩٧% .

اما فيما يخص إيراد ضريبة العقار في محافظة دهوك خلال مدة الدراسة الواقعة بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٢، فقد كان كما يبينه الجدول ٧.

الجدول ٧

حصيلة إيراد ضريبة العقار في دهوك للمدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

دينار سويسري

السنة	إيراد الضريبة	مقدار النمو	نسبة النمو %	الزمن T	الزمن T^2
١٩٩٣	-------	-------	----	١	١
١٩٩٤	-------	-------	----	٢	٤
١٩٩٥	-------	-------	----	٣	٩
١٩٩٦	-------	-------	----	٤	١٦
١٩٩٧	٣٢٤	-------	----	٥	٢٥
١٩٩٨	١٠٦	-٢١٨	-٦٧.١	٦	٣٦
١٩٩٩	٦٤٨	٥٤١	٥٠٨.٢	٧	٤٩
٢٠٠٠	٧٤٣	٩٥١	١٤.٦	٨	٦٤
٢٠٠١	٨٤٠	٩٧٦	١٣.١	٩	٨١
٢٠٠٢	٢٥١	-٥٨٨	٧٠.٠	١٠	١٠٠

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول ٤ .

- احتسبت الاعمدة ٢ - ٥ من قبل الباحثين

يوضح الجدول، ان إيراد ضريبة العقار في المحافظة خلال المدة متذبذب ما بين ادنى حصيلة في عام ١٩٩٨ والذي بلغ ١٠٦٥٤٣٠ دينار، واعلى حصيلة عام ٢٠٠١ والبالغة ٨٤٠٨٤٠١ دينار، وبعدها (عام ٢٠٠٢) يلاحظ ان الحصيلة تراجعت إلى ما يقارب الربع بالمقارنة مع عام ٢٠٠١ .

وكانت معدلات النمو سلبية في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧ والبالغة -٦٧.١٨% ، وأيضاً كان التطورسلبياً عام ٢٠٠٢(كما اشير في ماتقدم) مقارنة بعام ٢٠٠١وبنسبة -٧٠.٠٥% . في حين كان التطور ايجابيا في ما عدا السنتين المذكورتين، واعلى نسبة كانت عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨ والبالغة ٥٠٨.٢٢%، أما متوسط نسبة النموالسنوي فقد بلغت ٦٦.٤٧% .

وتتصف حصيلة الضريبة العقارية خلال مدة الدراسة بالتذبذب،فضلاً عن وجود بعض السنوات ١٩٩٣-١٩٩٦ لم تتوافر بشأنها البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة. وقد يعود سبب التذبذب إلى جملة عوامل منها إيجابي ومنها سلبي على تلك الحصيلة، ومنها:

١. إجراء التقديرالعام الذي بموجبه تمكنت الإدارة الضريبية (العقار) من إجراء تقدير لمعظم العقارات التي شيدت حديثا والتي لم يلتزم اصحابها بتبليغ هذه الإدارة بانشائها اوباكتمال بنائها من اجل إجراء التقدير،فضلاً عن إجراء التقديرالسنوي الذي يجري بعد كل تقديرعام على المستجد من العقارات، وبهذا خضعت أوعية أوسع للضريبة.

٢. حصول العديد من الاخطاء المحتملة في تقديرالضريبة بسبب إتباع العديد من الخاضعين للضريبة سبلا متعددة للتهرب منها، مما يخلق حالة من التذبذب في التقديرات بين سنة وأخرى.

واذا ما أوردنا بيانات ضريبة العقار في إدارة **السليمانية** والتي يمكن اعتمادها جنبا إلى جنب إيراد الضريبة في إدارة اربيل، وكما في الجدول ٨ . تبين أن الإيراد تذبذب بين الزيادة الضئيلة بادئ الامر (عام ١٩٩٤) مقارنة بالعام ١٩٩٣ ثم التراجع الضئيل (عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦) ثم الارتفاع التدريجي وبوتيرة متسارعة لغاية عام ٢٠٠١ والذي تراجع بعده (في عام ٢٠٠٢) الإيراد نتيجة لتطبيق التعديلات الجديد على قانون ضريبة العقار (اعفاء وسماح وتغيير مقياس الضريبة والشرائح).

الجدول ٨

حصيلة إيراد ضريبة العقار في إدارة السليمانية للمدة ١٩٩٣ ــ ٢٠٠٢

دينار سويسري

السنة	إيراد الضريبة	مقدار النمو	نسبة النمو %
١٩٩٣	١٩٤	-------	----
١٩٩٤	٣٠٢	١٠٨	٥٥.٦٢
١٩٩٥	٣٠١	- ١٣١	- ٠.٤٣
١٩٩٦	٢٤٨	- ٥٢٣	- ١٧.٣
١٩٩٧	٤٦٤	٢١٥	٨٦.٥
١٩٩٨	٦٢٦	١٦٢	٣٤.٩
١٩٩٩	١٠٥	٤٣١	٦٨.٩
٢٠٠٠	١٢٥	١٩٥	١٨.٤
٢٠٠١	١٧٧	٥٢١	٤١.٦
٢٠٠٢	١٦٧	- ٩٤٩	- ٥.٣٥

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم ٤ .- احتسبت الاعمدة ٢ - ٥ من قبل الباحث.

أما في حالة الإقليم (اي دمج إيرادات هذه الضريبة للادارتين) لمعرفة طبيعة العلاقة بين إيراد ضريبة العقار والزمن ومسار وطبيعة النمو في هذا الإيراد مع الزمن، التي يمكن بيانها من خلال استخدام بياناته المدرجة في الجدول ٩.

الجدول ٩

حصيلة إيراد ضريبة العقار في إقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣ ــ ٢٠٠٢

دينار سويسري

السنة	إيراد الضريبة	مقدار النمو	نسبة النمو %	الزمن t	الزمن t^2
١٩٩٣	٣١٧	-------	----	١	١
١٩٩٤	٤٦١	١٤٣	٤٥.٢	٢	٤
١٩٩٥	٥٥٤	٩٣٢	٢٠.٢	٣	٩
١٩٩٦	٤٩٧	- ٥٦٧	- ١٠.٢	٤	١٦

١٩٩٧	١٢٥	٧٥٩	١٥٢.٦	٥	٢٥
١٩٩٨	١٢٢	٢٩٩ -	٢.٣٨ -	٦	٣٦
١٩٩٩	٢٣٩	١١٦	٩٤.٩	٧	٤٩
٢٠٠٠	٢٧٧	٣٨٥	١٦.١	٨	٦٤
٢٠٠١	٣٥٥	٧٧٣	٢٧.٨	٩	٨١
٢٠٠٢	٣٠٢	٥٢٦ -	١٤.٨ -	١٠	١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول ٤.
- احتسبت الاعمدة ٢ - ٥ من قبل الباحثين

موقع إيرادات ضريبة العقار بين مصادر تمويل الموازنة العامة بالإقليم

تبين من المبحث السابق أن إيراد ضريبة العقار في الإقليم قد تطور وبشكل ايجابي ومتذبذب خلال مدة الدراسة، وأوضحت طبيعة النمو واتجاهه حسب الادارات الضريبية فيه. إما عن مدى مساهمة إيراد هذه الضريبة في تمويل الموازنة العامة: من نفقات عامة للإقليم خلال مدة الدراسة، وعن موقع هذا الإيراد بين المصادر الاخرى في تمويل تلك النفقات (الموازنة العامة). ولتعذر الحصول على البيانات المتعلقة بالموازنة العامة (النفقات العامة) في إدارة السليمانية(كانت إيرادات الضريبة وغيرها مشتركة لحكومة الإقليم لغاية العام ١٩٩٦)، فلا يمكن بيان مدى مساهمة إيراد ضريبة العقار (على الرغم من توافرها) في تلك الموازنة، وسيتم الاقتصار على معطيات الضريبة العقارية و المصادر الاخرى و الموازنة العامة لإدارة اربيل (إنموذجاً للإقليم). والبيانات المتعلقة بتلك الجوانب تم بيانها في الجدول ٢.

الذي يبين مصادر إيرادات الحكومة (مصادر تمويل الموازنة او النفقات العامة) المتنوعة فمنها ما هو ضريبي (سيادي أو إلزامي ويشمل عنصر الاكراه والمنفعة غير المباشرة لدافعي الضرائب) مباشرة كانت او غير مباشرة، ومنها ناتج عن قيام مؤسسات الحكومة **بنشاط إقتصادي** (إنتاجي: سلعي أو خدمي)، والآخر ناتج عن فروق الأسعار باختلافها (أسعار العملات، أسعار المنتجات)، لكنه لم تلحظ فقرة للقروض (داخلية كانت او خارجية) ولاسباب مختلفة معروفة، كما لم يلحظ وجود فقرة خاصة للتمويل بالعجز (الاصدار النقدي الجديد) أو ما يدعى بالتمويل بالتضخم، ولم تظهر فقرة خاصة بالمساعدات والمنح والهبات والاعانات (على الرغم من امكانية وجود مثلها). أما عن موقع مساهمة إيراد **ضريبة العقار** بين مصادر الإيراد المختلفة المذكورة، فيمكن تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات الاتية:

أولاً : موقع إيراد ضريبة العقار بين مصادر الإيرادات الضريبية.
ثانياً : موقع إيراد ضريبة العقار بين مصادر الإيرادات العامة (الموازنة).
ثالثاً : مساهمة إيراد ضريبة العقار في تمويل النفقات العامة.

أولاً - موقع إيراد ضريبة العقار بين مصادر الإيرادات الضريبية

كما اسلف سابقا فان موضوع إيراد ضريبة العقار وتطوره واتجاه نموه قد طرح بالمبحث السابق، وهنا سيتبين موقع ذلك الإيراد بين مصادر الإيرادات السيادية (الضريبية) للحكومة، التي يمكن بيانها من خلال الجدول ١٠.

الجدول ١٠
إيراد ضريبة العقار ومصادر الإيراد الضريبي الاخرى لإقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٢

دينارسويسري

السنة	ضريبة العقار ١	ضريبة الدخل ٢	٢:١ %	اجمالي الضرائب المباشرة ٣	٣:١ %	اجمالي الإيرادات الضريبية ٤	٤:١ %	الإيرادات العامة ٥	٥ : ١ %
١٩٩٣	٣١٧	٢٠٨	١٥.٢	٢٥٣	١٢.٥	٩٨٦	٠.٣٢	١٠١	٠.٣١
١٩٩٤	٤٦١	٢٣٨	١٩.٣	٣٠٧	١٥.٠	١١٨	٠.٣٩	١٢٥	٠.٣٧
١٩٩٦	٢٤٩	٢٨٨	٨٦.٢	٥٦٠	٤٤.٤	٦٠٥	٠.٤١	٦٧٥	٠.٣٧
١٩٩٧	٧٩٣	١٤٩	٥٣.٢	٢٤٦	٣٢.١	١٥١	٠.٥٢	١٦٣	٠.٤٨
١٩٩٨	٦٠١	٢٨٩	٢٠.٨	٣٧٠	١٦.٢	١٩٤	٠.٣١	٢٢٤	٠.٢٧
١٩٩٩	١٣٣	٢٣٠	٥٨.٠٣	٣٧٨	٣٥.٢٥	٢٠٥	٠.٦٥	٢٢٥	٠.٥٩
٢٠٠٠	١٥٢	٢١٥	٧٠.٧٤	٣٨٠	٤٠.٠٧	١٣٤	١.١٢	١٥٦	٠.٩٧
٢٠٠١	١٧٧	٢٢٥	٧٨.٨٤	٤٣٨	٤٠.٥٢	١٢٤	١.٤٣	١٤٩	١.١٨
٢٠٠٢	١٣٤	٥٣٨	٢٤.٩٩	٦٨٢٤	١٩.٧١	١٤١	٠.٩٥	١٨٢	٠.٧٤

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول ٢.
– احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحثن .

يتضح من الجدول ما ياتي:

- **أهمية إيراد ضريبة العقار إلى اجمالي إيراد الضرائب المباشرة**

يشتمل اجمالي إيراد الضرائب المباشرة على ضرائب الدخل بكل انواعها بضمنها الدخل العقاري والضرائب على رأس المال. والشيء نفسه يقال هنا بشأن التذبذب والتأرجح في الأهمية النسبية لإيراد ضريبة العقار نسبة إلى اجمالي إيراد الضرائب المباشرة، حيث الارتفاع متتابع بشدة والانخفاض متتابع بشدةأيضاً .

يلحظ في العمود الرابع من الجدول، أن الأهمية بدأت ترتفع من سنة ١٩٩٣ ولغاية عام ١٩٩٦ (من ١٢.٥١ % عام ١٩٩٣ إلى ١٥.٠١% عام ١٩٩٤ وإلى ٤٤.٤٧% عام ١٩٩٦) ، ثم التراجع في تلك الأهمية لغاية عام ١٩٩٨ (من ٤٤.٤٧% عام ١٩٩٦ إلى ٣٢.١٩% عام ١٩٩٧ إلى ١٦.٢٢% عام ١٩٩٨)، ثم العودة إلى الارتفاع لغاية ٢٠٠١ (من ١٦.٢٢% عام ١٩٩٨ إلى ٣٥.٢٥% عام ١٩٩٩ وإلى ٤٠.٠٧% عام ٢٠٠٠ وإلى ٤٠.٥٢% عام ٢٠٠١) وبعدها عادت الأهمية إلى التراجع عام ٢٠٠٢ وبما يقارب من ٥٠% مقارنة بالعام الذي سبقه.

- **أهمية إيراد ضريبة العقار إلى اجمالي الإيرادات الضريبية**

يبين الجدول في عموده الاخير الأهمية النسبية لإيراد ضريبة العقار إلى اجمالي الإيرادات الضريبية للإقليم، التي تذبذبت فيما بين أدنى نسبة ٠.٣١% عام ١٩٩٨ واعلى نسبة **١.٤٣%** عام ٢٠٠١. عموما يلحظ تزايد الأهمية النسبية لإيراد ضريبة العقار إلى اجمالي الإيرادات الضريبية، ويرجع السبب في ذلك إلى:

- الوسائل والإجراءات التي تتبعها الإدارة الضريبية في تحصيل دينها الضريبي.
- التشريعات الضريبية (التي على أساسها تعدل أسعارالضريبة، والشرائح، والاعفاءات وما إلى **ذلك، إلى جانب التعليمات التي تصدر بهذا الشأن)** وتأثيراتها في الترتيبات المتبعة في تحصيل الضريبة .
- اتجاه إيراد الضريبة العقارية (وضريبة الدخل) نحوالارتفاع مع بداية العقد الحالي (٢٠٠٠ و٢٠٠١ بخاصة)، مع تراجع إيراد الضرائب الكمركية (ولاسيما مع نهاية عام ١٩٩٩وبداية عام٢٠٠٠ نتيجة لسياسات بعض دول الجوارالمعوقة لانسيابية التجارة الخارجية مع الإقليم)، مما عزز في هاتين السنتين الأهمية النسبية لإيراد ضريبة العقارنسبة إلى الاخيرة (١.١٢% عام٢٠٠٠ و ١.٤٣% عام ٢٠٠١).

ثانيًا - موقع إيراد ضريبة العقار بين مصادر الإيرادات العامة

كماوضح سابقاً أن مصادرإيرادات الإقليم محدودة، متمثلة في الإيرادات السيادية (الرسوم والضرائب) من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، فضلاً مبيعات الحكومة لمخرجات نشاطها الانتاجي، والإيرادات من الدومين العقاري، وتخلو المصادر من الانواع الاخرى للإيراد (التمويل) من قروض، واصدار نقدي جديد. ومن المحتمل أن تكون هناك مساعدات ومعونات ومنح نقدية وغير نقدية. أما عن موقع إيراد ضريبة العقار نسبة إلى اجمالي الإيرادات العامة لحكومة الإقليم، فيمكن بيانها كما في الجدول ١٠.

يتضح من الجدولأيضاً أن وتيرة مساهمة إيراد ضريبة العقار في اجمالي الإيرادات العامة تنمو بشكل تصاعدي متناسق عدا عام ١٩٩٨ الذي قسم هذا التسلسل المتصاعد إلى نصفين (ما قبله من ٠.٣١% عام ١٩٩٣ إلى ٠.٣٧% عام ١٩٩٤ وبقاؤه بتلك الأهمية عام ١٩٩٦ ثم إلى ٠.٤٨ عام ١٩٩٧) ثم (مابعده من ٠.٥٩% عام ١٩٩٩ إلى ٠.٩٧% عام ٢٠٠٠ وإلى ١.١٨% عام ٢٠٠١)، ثم الهبوط والتراجع إلى **٠.٧٤%** عام ٢٠٠٢ .

ويتضح من الجدولأيضاً ، أن أهمية إيراد ضريبة العقارالنسبية في تمويل الموازنة (النفقات العامة) لم تتجاوز **١%** من اجمالي الإيرادات العامة لحكومة الإقليم (عدا عام ٢٠٠١ وتقريبا ١% عام ٢٠٠٠). المهم هنا ان لهذا الإيراد مساهمة في تحمل عبء التمويل وتغطية جزء كبيرمن عبء النفقات العامة، وما يهمنا هو ادامة هذا المصدر وتنميته إذ إن قدرة الحكومة في الحصول على المصادر الاخرى مقيدة وبشكل واسع سواء كان اقتراضاً ام اصداراً نقدياً جديداً ام اصدار سندات حكومية بالعملات الاجنبية (باليوروالدولار). والعبرة ليست في تدني الأهمية

النسبية، اذ إن القيم المطلقة ليست بالمتدنية والضئيلة، ويمكن زيادتها عن طريق إجراء العديد من الاصلاحات الضريبية بالاعتماد على المعايير والدرأسات التي يقيمها صندوق النقد الدولي ومنظمات الامم المتحدة وبما يتلاءم والواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للإقليم (العراق عامة).

ثالثاً- مساهمة إيراد ضريبة العقار في تمويل النفقات العامة

تم بيان مدى مساهمة اجمالي الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة للإقليم عند الحديث عن الموازنة العامة بالإقليم، الذي وضح أن الإيرادات العامة كانت قاصرة عن تغطية النفقات العامة، لذلك كانت كل الموازنات العامة غير متوازنة باستمرار، أي أنها كانت تعاني من عجز مستمر عدا موازنة عام ١٩٩٦ التي كانت ذات فائض. اما عن مساهمة إيراد ضريبة العقار في تمويل (تغطية النفقات العامة) الموازنة، فيمكن بيانها كما في الجدول ١١.

الجدول ١١
مساهمة إيراد ضريبة العقار في تمويل النفقات العامة لإقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣ ــ ٢٠٠٢

دينار سويسري

السنة	إيراد ضريبة العقار ١	النفقات العامة ٢	١ : ٢ %
١٩٩٣	٣١٧	١٢٢	٠.٢٦
١٩٩٤	٤٦١	١٦٦	٠.٢٨
١٩٩٦	٢٤٩	٣٤	٠.٧٢
١٩٩٧	٧٩٣	٢٢٥	٠.٣٥
١٩٩٨	٦٠١	٣٠٧	٠.٢٠
١٩٩٩	١٣٣	٢٩٥	٠.٤٥
٢٠٠٠	١٥٢	٢١٩	٠.٧٠
٢٠٠١	١٧٧	٢٢٣	٠.٨٠
٢٠٠٢	١٣٤	٢٥٥	٠.٥٣

المصدر : اعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول ١ و ٢ .

– احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحثين.

يبين الجدول أن مساهمة إيراد ضريبة العقار في تغطية النفقات العامة (تمويل الموازنة العامة) لم يصل إلى واحد بالمائة. وأن أدنى مساهمة لهذا الإيراد كانت عام ١٩٩٨وبنسبة عُشرَين بالمائة ٠.٠٢% أو اثنين بالالف، بينما اعلى نسبة مساهمة كانت عام ٢٠٠١ بنسبة ثمانية اعشار بالمائة ٠.٠٨% أو ثمان بالعشرة آلآف.عموماً ، يلاحظ ضآلة مساهمة إيراد ضريبة العقار في تمويل الموازنة العامة (المساهمة بالإيرادات العامة، المساهمة في تغطية النفقات العامة)، وهكذا الحال بالنسبة لبقية الضرائب المباشرة (الدخل، ورأس المال). والسبب في ذلك يعود إلى:

١. الاعتماد الكبيرعلى الضرائب الكمركية لكون حصيلتها كبيرة (الاعتماد الكبير للإقليم على التجارة الخارجية ولاسيما الإقليمية في توفيرمعظم المتطلبات) وسهولة تحصيلها وبكلفة منخفضة، وصعوبة التهرب منها (على الرغم من وجوده) .
٢. الوضع المعاشي المتدني (القدرة الشرائية المنخفضة) وتدني الدخل الفردي قيد حقيقي في فرض الضريبة على الدخل العقاري بخاصة و الدخل بعامة (تقليل الضريبة السلبية: أي حصر وتقليل الاعفاءات بحالات معينة محدودة، بعبارة أخرى زيادة وعاء الضريبة مع تعديل أسعارالضريبة مع تعديل الشرائح).
٣. وجود جماعات ضغط ذات ثقل إقتصادي كبير معوقة لفرض ضرائب الدخل العقاري والدخل بانواعه بحجة التاثير في النشاط الإقتصادي،وكونه عاملاً سلبي التحفيز.
٤. اتباع جماعات الضغط ودافعي الضرائب الكبيرة للمنافذ القانونية (مثل المادة التي تمنح أو تعفي دافع الضريبة من دين الضريبة للفترة المالية التي تجرى فيها الهبة أو الاعانة عندما يتبرع باقامة مرفق عام أو تقدم هبات واعانات لجهات خيرية وما إلى ذلك) وسيلة لتقليل الالتزامات الضريبية ولاكثر من فترة مالية واحدة.
٥. التجنب والتهرب الضريبي.

الاستنتاجات

من خلال دراسة ضريبة العقار، تم التوصل إلى ان هذه الضريبة قد اتسمت بتدني مساهمتها في تمويل الموازنة العامة (النفقات العامة)، وفي الضرائب المباشرة. اذ لم تحدث طيلة مدة الدراسة تغييرات مهمة في نسبة مساهمة هذه الضريبة في الموازنة العامة، لهيمنة إيراد الضرائب غيرالمباشرة (لاسيما الضرائب الكمركية) في تمويل الموازنة، ويعود الامرفي ذلك إلى:

١. جمود النظام الضريبي.
٢. محدودية قدرة السياسة الضريبية في مواكبة التطورات والتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الوطني نتيجة للعوامل والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، التي تعمل على اضعاف فاعلية هذه السياسة في مرونة الإيراد الضريبي.
٣. تدني كفاءة الإدارة الضريبية ويعود ذلك إلى:

أ. محدودية الدورات التأهيلية والتطويرية أو انعدامها في مجالات حصر الأوعية الضريبية والتقدير والتحصيل وغيرها من العمليات المطلوبة لجباية الضريبة.
ب. عدم متابعة أومحدودية الاطلاع على احدث الطرائق والإجراءات العالمية المتبعة في تحديد الوعاء وفي التقدير الشخصي أو الذاتي، وفي فرض الضريبة وجبايتها.
ج. محدودية استخدام الوسائل التقنية الحديثة والمتطورة من حواسيب الكترونية (تستخدم دوليا على نطاق واسع في مجالات التقدير، ومن شبكة المعلوماتية العالمية "**الإنترنت** ").

المقترحات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، يمكن ابداء المقترحات الاتية التي من شأن الاخذ بها تحقيق حصيلة ضريبية تسهم بشكل فعال في الموازنة وفي تغطية النفقات العامة على أن تضمن أفضل قدر ممكن من العدالة من جهة، وان يصبح بعضها موادا أو جزءً منها يعدل بها قانون الضريبة (قد لا تكون المقترحات موادا شاملة للقانون لكنها تخص أهم المواد التي تتاثر بالأوضاع الإقتصادية والسياسية) على وفق المستجدات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في الإقليم (العراق عامة) وتطويرا لاداء الإدارة الضريبية فضلا عن محأولة تخفيض كلف امتثال المكلف للضريبة. تتمثل المقترحات فيما ياتي:

١. اعادة النظر في ضريبتي العقار(الاساسية والاضافية)، لان استمرارها يمثل خروجا عن قاعدة العدالة، ولكونها تشتمل على ازدواج ضريبي وقد تشكل دافعا للتهرب، واستمرارها بهذه الصيغة يشكل عبئاً مضاعفا على المكلف، بالامكان تجاوزه فيما اذا دمجت في ضريبة عقار واحدة تحت أية تسمية، على أن يتم التمييز بين العقارات المستغلة والمؤجرة لغرض السكن وبين تلك العقارات التي تستغل وتؤجرلاغراض تجارية وصناعية (ممارسة نشاط إقتصادي)، بعبارة أخرى فرض ضريبة بمعدلات أعلى نسبيا على العقارات المؤجرة للغرض الاخير، لان دخلها (ايجارها) العقاري أكبر واعلى. والاخذ بنظر الاعتبار عدم اعفاء العقارات بحجة كونها مؤجرة بالدولار الامريكي أو اية عملة اخرى عدا المحلية، بل معاملتها ضريبيا وفقً لدخلها (استيفاء الضريبة من تلك المؤجرة بالدينار بهذه العملة، وتلك المؤجرة بالدولارأستيفاء الضريبة منها بالدولار، وهكذا) على وفق النسب التي تقرر للعقارات ووفقً للغرض: سكني او تجاري.
٢. اعتماد الدخل العقاري الصافي عند احتساب الضريبة. ويقصد بالدخل الصافي القيام باقرار تنزيل نسبة معينة من اجمالي الدخل العقاري (الفعلي حسب عقد الايجارالخالي من الصورية، أوالمخمن)، ويفضل حاليا ان يوافق قانون ضريبة العقار النافذ بعد التعديل الاخير (بالقانون رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠١) الذي اضاف الفقرة ٣ إلى المادة الثانية والتي تنص على تنزيل نسبة ١٠% من ذلك الإيراد مقابل للصيانة والاندثار، ومن ثم خضوع الدخل العقاري الصافي للضريبة. وهذه

النقطة امتداد لتطبيق القانون الذي ينص على إقليمية الضريبة (امتلاك المكلف عقارات في العراق كله).

٣. اعادة النظر في الاعفاءات التي تتمتع بها بعض العقارات، و لاسيما تلك التي تزيد مساحتها عن ٨٠٠ مترمربع، أوتلك التي تزيدعن طابقين، لاحتمالية استغلالهالاغراض مختلفة تدر على صاحبها دخلا، وانه قد لا يكشف عنها، وتخرج عن نطاق خضوعها للضريبة.

بامكان الحكومة القيام بالإجراءات الاتية من اجل تقليل التهرب الضريبي، فضلا عن معالجة ظاهرة الفساد في إدارة الضريبة (إن وجدت):

أولاً - زيادة إجراءات التدقيق وزيادة شدة العقوبة

إن زيادة احتمالية إجراء التدقيق أو زيادة شدة العقوبة يزيد من الكلفة الحدية للتهرب، لان المكلف إن تهرب وفقاً للحالة السابقة، أي قبل تشديد التدقيق، أو تشديد العقوبة كانت كلفة تهربه تتمثل في الدين الضريبي مضافا لها غرامة منخفضة، الا أنه بتشديد التدقيق وتشديد العقوبة ستعمل على رفع الكلفة الحدية للتهرب، وذلك من مستوى الدين الضريبي إلى المستوى الذي يشمل الدين الضريبي وتكاليف التدقيق، والغرامات المشددة والعقوبات الاخرى إن وجدت.

وإجراءات التدقيق تجرى على المكلفين بالشكل الاتي :

- المكلفون محتملو التهرب براي إدارة الضريبة، نتيجة لكبر حجم دينهم الضريبي.
- المكلفون الذين سبق وأن تهربوا.

عموما، يفضل ان تتخذ الحكومة إجراءات تدقيق اقل من إجراءات تشديد العقوبة وزيادة الغرامة، من اجل تحويل الكلف الادارية إلى كلف امتثال للمتهربين. ويحتمل عندما تكون العقوبات شديدة والغرامات كبيرة ان يلتزم اغلب المكلفين بها، وذلك لارتفاع الكلفة الحدية للتهرب من الامتثال للضريبة .

ثانياً - السياسات المشجعة للامتثال الضريبي

وتتمثل في:

أ. **الاصلاح الضريبي** بشكل يجعل قانون الضريبة بسيطا من ناحية تركيبة النصوص لكي تكون مفهومة للطرفين **كأدارة ضريبة وكمكلف**، وبحيث يكون الوعاء الضريبي (ايجار العقارات الخاضعة) محددا بشكل دقيق وواضح، وان تكون الأسعار بعامة والتصاعدية منها بخاصة عادلة ولا تثقل كاهل المكلفين. وان تبتعد الضريبة عن الازدواجية، وان تراعي خصوصيات كل وعاء يخضع لها (من عمر محدد للوعاء، طريقة الاهلاك الخاصة بكل نوع عند احتساب الاندثار).

ب. **الحجزفي المنبع لإيراد العقار** على الرغم من صعوبة هذا الإجراء لمحدودية المعلومات بشأن العقارات المستغلة التي لم يبلغ اصحابها عن انتهاء انشغالها (اذا كانت شاغرة)، أو انه قد استغل اذا كان العقار حديث التشييد، وغيرها.

ج. **الشفافية والافصاح** يفضل ان تسود الشفافية في التعامل، وفي الافصاح عن حصيلة الإيراد من الضريبة وأوجه انفاقها ليطمئن المكلف إلى مستقر ماله الذي دفعه بوصفه ضريبة للمساهمة في العبء المالي للدولة.

د. **تخفيض الالتزام الضريبي** امكانية تخفيض الالتزام الضريبي لبعض المكلفين المتهربين الذين امتثلوا طواعية، وذلك بحسم نسبة معينة من الدين الضريبي المترتب بذمتهم (مثلما يحصل في المحاسبة على وفق مبدأ الخصم بتعجيل الدفع)، وهذه الحالة تدعى بالعفو الضريبي (عفو المكلف ببعض أو كل الدين الضريبي بعد فرض الضريبة عليه).

٧. تشجيع المكلفين الملتزمين دائما لدفع التزاماتهم الضريبية، عن طريق منحهم حوافز مادية أو معنوية. والحوافز المالية قد تكون بشكل تنزيل من الدخل الخاضع للضريبة وبنسبة معينة تقرر للملتزمين، كأن تكون مرة واحدة كل خمس سنوات على سبيل المثال، أو بمنحهم بطاقات تحمل ارقاما معينة تجرى عليها القرعة وتمنح للفائزين منحا نقدية أو بطاقات سفرأوغيرها من الحوافزأوغيرها من الحوافز المالية. أما الحوافزالمعنوية فقد تكون في صورة كتاب شكرموجه من الإدارة الضريبية (أو وزير المالية) للمكلف المتميز وبالاسم، أو باصدار دليل سنوي يتضمن كل ما يتعلق بالضريبة والجباية والامتثال وما إلى ذلك، على أن يحتوي اسماء المكلفين المتميزين .

٨. يفضل من اجل تعزيز حصيلة إيراد الضريبة، ومن اجل حماية البيئة من التلوث ومن الاعتداء على المزيد من الاراض الخضراء، القيام بالإجراءات الاتية:
- إنشاء شركات العقارية تقوم ببناء المجمعات السكنية التي يفرض عليها البناء وفقاً للمقاييس العالمية والدولية المعتمدة من أجل الحفاظ على بيئة نظيفة وخضراء وخالية أو شبه خالية من التلوث.
- انشاء الدور السكنية العمودية (العمارات ذات الشقق)، من اجل الاستغلال الامثل للمساحات المعدة للبناء، دون الزحف على المساحات الخضراء (المزروعة أو القابلة للزرع).
- اعتماد سعرفائدة معين(كلفة الفرصة البديلة)عند احتساب المنفعة العائدة من الاستثمارفي العقار.

٩. يفضل أن تقدم حصيلة الضريبة العقارية إلى البلديات (إدارة المحافظات)، لكي تتمكن من القيام بتقديم افضل الخدمات للمواطنين ضمن المحافظة، وليستفيد حتى دافعيها. وكذلك لتتمكن من بناء أو إعمار ما يتطلب إعماره، فضلا عن تجميل المدينة والمحافظة عليها من التلوث.

المراجع

١. _____، دور احلال استيرادات الحلويات في تشجيع الصناعات الغذائية بالإقليم: دراسة تطبيقية على محافظة اربيل، مجلة ئابووري سياسي، العدد ٣، اربيل، ٢٠٠٣.
٢. _____، اسباب تذبذب قيمة الدينار العراقي بالإقليم، مجلة ئابووري سياسي، العدد ٤، اربيل، ٢٠٠٣.
٣. حامد عبدالمجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركزالاسكندرية للكتاب ،الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٤. حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة المالية والاقتصاد، الموازنات السنوية: غيرمنشورة، المديرية العامة للمالية، اربيل.

٥. حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة المالية والاقتصاد،المديرية العامة للضرائب،السليمانية.

٦. شوكت شيخ يزدين، بعض النشاطات المالية لحكومة إقليم كوردستان في ستة اشهرالأولى لسنة ١٩٩٧، وزارة المالية والاقتصاد لحكومة إقليم كوردستان العراق، مطبعة التربية، اربيل، ١٩٩٧.

٧. صباح صابر محمد خوشنأو، تطورالنفقات العامة في الموازنة العامة لحكومة إقليم كوردستان - العراق للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٩، مجلة زانكو (المجلة العلمية لجامعة صلاح الدين)، العدد ١٥، اربيل، كانون ثاني ٢٠٠٢.

٨. عبده مدهش صالح الشجري، السياسة الضريبية واثرها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٢.

٩. عمرو هشام محمد صفوت العمري، اثر التغير في الهيكل الإقتصادي على الهيكل الضريبي في بلدان مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد ،١٩٩٩.

١٠. غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة: تحليل اسس الإقتصاديات المالية، ط ٢، دار وائل، عمان، ٢٠٠١ .

١١. محمد سلمان محمد البرواري، واقع أسعار الصرف وتغيراتها في الدول النامية مع اشارة خاصة للعراق للفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩٣.

١٢. محمد سلمان محمد، واقع السياسة المالية في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة صلاح الدين- زانكو، العدد ١٥، اربيل، كانون ثاني ٢٠٠٢.

١٣. مقابلة مع السيد كريم، بيستون محمد، مدير عام الضرائب، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية والاقتصاد، السليمانية، في ٢٠٠٤/٢/٩ .

١٤. مقابلة مع بوتاني، نوزاد رجب، مديرعام التخطيط، وزارة المالية والاقتصاد، اربيل، ٢٠٠٣/٢/٩ .

الجدول ١

النفقات العامة حسب الابواب لإقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

الف دينار سويسري

المصدر: حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة المالية، المديرية العامة للإيرادات، قسم الميزانية، الموازنات السنوية، غير منشورة - سنة ١٩٩٥ سنة شاذة .

- السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧: شوكت شيخ يزدين، بعض النشاطات المالية لحكومة إقليم كوردستان في ستة اشهر الأولى لسنة ١٩٩٧، وزارة المالية والاقتصاد بالإقليم، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ١٩٩٧، الصفحات ٢٨٤ - ٢٨٥ و ٣٠٠ - ٣٠١ و ٣١١ - ٣١٢ و ٣١٧ - ٣١٨ .

(*) لاربعة اشهر الاخيرة من عام ١٩٩٦مضروبة بالرقم ٣ .